ضمن خمسة مشاريع مماثلة موزعة على مناطق المملكة

نائب خادم الحرمين الشريفين

أطلق إشارة البدء للمرحلة الثانية من مشروع «الخزن الاستراتيجي» بجدة

(يسعدنا أن نفتتح اليوم موقع البرنامج السعودي للخزن الاستراتيجي في مدينة جدة، ونرجو الله جلّ جلاله أن يجعل في هذا المشروع الخير والنفع لخدمة ديننا ووطننا، كما نسأله تعالى أن ينصر دينه ويعلي كلمته، وأن يصون هذا الثرى الطاهر من كل كيد وسوء، وأن يوفقنا جميعاً لما يحبه ويرضاه، وبالله التوفيق وعليه الاعتماد).

كانت تلك هي الكلمة التي سجلها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز نائب خادم الحرمين الشريفين عقب إعطاء سموه إشارة البدء في المرحلة الثانية من مشروع الخزن الاستراتيجي ضمن برنامج المملكة للأمن الوطني خلال الكوارث والحروب، بتأمين المواد الأساسية للحياة.

ويأتي هذا المشروع ضمن خمسة مشاريع مماثلة موزعة على خمس مناطق بالمملكة، يتناسب كل منها مع مساحة التغطية واحتياجات القطاعات العسكرية والمدنية، وهذه المشاريع هي: مشروع الرياض الذي افتتح مطلع عام ١٩٩٩م، ومشروع أبها الذي تقرر افتتاحه عام ٢٠٠٣م، حيث شهدت أعماله إنجازاً بنسبة ٩٥٪ حتى الآن، ومشروع المدينة المنورة الذي أنجز نحو ٦٥٪ من أعماله، ومشروع بريدة المقرر افتتاحه خلال عامين، حيث أنجز نحو ٤٨٪ من أعماله حتى الآن، ومشروع جدة الذي أطلق سموه إشارة البدء فيه.

وفي مشروع جدة ـ كبقية المشروعات الأخرى ـ تم استخدام أحدث التقنيات الفنية والهندسية لإنشاء مدينة ضخمة تحت الأرض بأعماق تصل في بعضها لأكثر من ١٩٠ متراً، وتتكامل هذه المدينة وظيفياً مع ما يتبعها من المصافي ومحطات التوزيع التابعة لشركة أرامكو السعودية، وترتبط بها عن طريق خطوط أنابيب للإمداد والتوزيع في اتجاهين: أحدهما لتخزين المنتجات، والآخر لتوزيعها.

وقد أكّد معالي المشرف على المشروع أن التجارب المعملية ـ التي استمرت أكثر من ستة أعوام ـ أثبتت أن المخزون حافظ على جميع خواصه من دون تغيير، وأن تصميم المشروع وتنفيذه استلزم البحث عن عدد من التقنيات الهندسية المتقدمة والحديثة، ومنها تقنيات الحفر وهندسة الجيولوجيا وتقنيات التهوية والتكييف، واعتبر أن فوائد هذا المشروع لا تقتصر على تعزيز الجانب الاستراتيجي الأمني للوطن، بل تتعداه لتشمل مجالات متعددة منها: نقل التكنولوجيا واستيعابها، والتعامل معها بكل كفاءة واقتدار من قبل الموظفين السعوديين الذين عملوا في هذا المشروع والذين تجاوز عددهم (٥٠٠٠) مواطن، إضافة إلى تقليل تكاليف النقل البري وما يرتبط بها من خسائر مادية وبشرية. كما كشف رئيس شركة أرامكو وكبير الإداريين التنفيذيين

عن نجاح تجربة الاستفادة عملياً من فكرة تخطيط الإمدادات، بحيث تتم تعبئة مواقع الخزن في حال توفّر فائض من المنتجات النفطية لسدّ احتياجات ارتفاع الطلب على الوقود والغاز، مثل مواسم الحج وغيرها، وأكّد أن ذلك تم بالفعل، حيث أمكن خلال عام واحد سحب نحو ١.٩ مليون برميل من منتجات البنزين والديزل لتغطية الطلب المحلي عليهما، مؤكداً أن هذه الخطوة نتج عنها تحقيق وفر مالي لخزينة الدولة. كما كشف عن جاهزية خطط تمكّن من الاستفادة من المنتجات النفطية السعودية في مرافق الخزن الاستراتيجي واستغلالها في التصدير الخارجي عند ارتفاع معدلات الطلب العالمي، الأمر الذي يعوّض الكميات المصدَّرة في أوقات تقلّص أي من الطلبين المحلي أو الدولي.

ويأخذ المشروع أهميته الاستراتيجية من كونه يعدّ مصدراً حيوياً وهاماً من مصادر الطاقة بالنسبة للمملكة العربية السعودية، في أوقات السلم، فضلاً عن أوقات الحرب ـ لا قدر الله ـ حيث يضمن تغطية احتياجات القوات المسلحة من المنتجات البترولية والقطاعات المدنية الحيوية الهامة، كقطاع الزراعة والصناعة والنقل.

وتعتمد فلسفة تشغيل مشروع «الخزن الاستراتيجي» على أربعة عناصر هي: موقع الخزن، ومصدر الإمداد (مصفاة)، وخطوط الأنابيب، ومحطة توزيع، حيث يتم ضخ المنتجات البترولية من محطة الضخ ـ التي أنشأها البرنامج داخل مصفاة شركة أرامكو السعوية ـ وعبر خطوط أنابيب الإمداد للمخازن تحت الجبال، حيث يتم تخزين الديزل والبنزين (وقود الطائرات) وعند اقتراب انقضاء المدة المحددة للخزن، أو إذا دعت الضرورة، يتم سحب المنتج عن طريق محطة الضخ تحت الجبال عبر خطوط أنابيب التوزيع المحمية إلى محطة التوزيع التابعة لشركة أرامكو السعودية ومنها للجهات المستفيدة، ويتم تعويض المنتج الموزع بآخر جديد. وفي حالة تعرّض خطوط الأنابيب أو محطات التوزيع لأي خطر ـ لا قدر الله ـ فبالإمكان توزيع المنتجات البترولية من مواقع الخزن إلى الجهة المستفيدة مباشرة ـ بواسطة الشاحنات ـ عن طريق نقاط تعبئة موزعة استراتيجياً.

كما تم ربط كافة المواقع مع مركز عمليات التحكم بشركة أرامكو السعودية في الظهران، عن طريق شبكة معلوماتية من الألياف البصرية ذات السعة الدائرية العالية، مما يمكّن من مراقبة مستوى المخزون وخواصه من بعد آلاف الكيلومترات، كما تم الربط بين وزارة الدفاع والطيران لتزويد الدولة بأدوات اتخاذ القرارات في الحالات الطارئة.

ولضمان استمرار تشغيل مواقع الخزن الاستراتيجي تحت أي ظرف كان، فإن الأمر يتطلب توفّر الطاقة الكهربائية وبشكل مستمر، لذا فقد صمّمت مواقع الخزن على أساس تزويدها بالطاقة الكهربائية من الشركة السعودية الموحدة للكهرباء، سواء وقت السلم أو وقت الحرب، وفي حالة انقطاع التيار الكهربائي من الشركة لأي سبب كان، فسيتم تشغيل محطة توليد الطاقة الموجودة تحت الجبال آلياً.

وقد وصلت نسبة العمالة السعودية الفنية في المشروع أكثر من ٢٠٪، في حين بلغت نسبة السعودة في الإدارة العامة للبرنامج ما يقارب ٨٠٪. وقد تم توظيف أكثر من (٥) آلاف موظف سعودي منذ بدء المشروع بتوجيه مباشر من سمو رئيس البرنامج، كما التحق أكثر من ثلاثة آلاف سعودي في برنامج تدريبي متخصص بغرض تشغيل مواقع الخزن في جميع مراحله تقريباً. ولاشك أن ما تم إنجازه يدعو للفخر والاعتزاز بما تبذله حكومة خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) في سبيل تعزيز أمنها الوطني ■